

اللجنة البرلمانية ترصد تقصيراً في «العالية»

13 ملاحظة حول الميزانيات والحسابات الختامية



تقارير اللجان البرلمانية تسهم في تقييم مسيرة عمل الوزارات

إبراهيم عبدالجواد

رصد تقرير صادر عن لجنة الميزانيات والحساب الختامية في مجلس الأمة 13 ملاحظة حول مشاريع قوانين الميزانيات للسنة المالية 2020/2019 والحسابات الختامية للسنة المالية الفائتة أبرزها كان حول عدم قيام «العالية» بدورها في متابعة الجهات الحكومية وإلزامها بالتعاميم والقرارات الخاصة بالصرف على بنود الميزانية إضافة إلى موافقتها على تعليية حسابات العهد لبعض الجهات وإجراء المناقشات بدون دراسة مسبقة لها، إضافة إلى عدم وضوح الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية، وطالب التقرير وزارة المالية بضرورة مراعاة جميع الملاحظات وعدم تكرارها مستقبلاً، مشيرة إلى أن الملاحظات جاءت كالتالي:

- 1 - عدم التزام الجهات الحكومية عند إعداد المذكرات التفسيرية للحسابات الختامية بتعميم وزارة المالية رقم 2 لسنة 2019.
- 2 - تخلي وزارة المالية عن الدور المنوط بها من خلال موافقتها بقاء على طلب الجهات بالصرف على حساب الأصول المالية المحلية - مصروفات تحت تسويتها في نهاية السنة المالية من الوفورات، علماً بأن الوزارة من خلال النظم المالية لديها اطلاع على ارتباطات الجهات الحكومية يمكنها من معرفة مدى كفاية تلك الاعتمادات.
- 3 - قيام وزارة المالية بالموافقات للجهات الحكومية في نهاية السنة المالية على تعليية مجالس لحساب الأمانات خصماً على مصروفات الميزانية على الرغم من موافقتها خلال السنة المالية على صرف تلك المبالغ

جهات حكومية تقوم باستغلال اعتمادات الوظائف الشاغرة والجديدة لمنح المكافآت

عدم متابعة وزارة المالية للجهات الحكومية أثر على صحة الحسابات الختامية

غياب الوضوح في الحساب الختامي الخاص بإيرادات الضرائب وتعويضات العاملين

وضع تكاليف إدارة مستشفى جابر ضمن فئة الأبحاث يختلف مع طبيعة المشروع

الموافقة على زيادة حساب الأمانات تؤدي إلى تضخم «العهد» وإرباك الأعمال المالية والمحاسبية

عدم تضمين ميزانية الوزارات جداول توضح توزيع الإيرادات من الضرائب

خصماً على حساب العهد، الأمر الذي يؤدي إلى تضخم حساب العهد وعدم تسوية وإرباك الأعمال المالية والمحاسبية لتلك الجهات.

4 - كثرة إجراء المناقشات من وإلى بنود الميزانية أثناء تنفيذها، وعدم إجراء دراسة جدية مسبقة قبل إجراء تلك المناقشات بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم 2 لسنة 2016.

5 - ظهور أرصدة بعض حسابات (الأصول والخصوم) على غير طبيعتها المدينة والدائنة.

6 - عدم متابعة وزارة المالية للجهات الحكومية أثناء إعداد مذكرات تسوية البنوك، حيث ظهرت اشعارات مدينة ودائنة بكشف حسابات البنوك ولم تسجل بالدفاتر مما ينعكس أثره على صحة الحسابات الختامية لتلك الجهات.

7 - قيام بعض الجهات الحكومية باستغلال اعتمادات الوظائف الشاغرة والجديدة في ميزانيتها بالنقل منها لتعزير بند المكافآت على الرغم من وجود قيد بالميزانية.

8 - إعادة النظر في البية تمويل الجهات والهيئات والمؤسسات التي تمول من الميزانية العامة للدولة عن طريق إدارة الحسابات العامة بوزارة المالية بحيث يتم التمويل فقط بالفرق بين الإيرادات المحصلة والمصروفات الفعلية حتى لا يتم تمويل تلك الجهات بمبالغ بالزيادة عن المطلوب مما يظهر حساب جاري المالية دائناً عكس طبيعته.

9 - عدم تضمين الحساب الختامي لإدارة المالية للدولة جداول توضح توزيع المنصرف الفعلي للباب الأول وتعويضات العاملين على مستوى

بنود الباب المختلفة، حيث اقتصرت الجداول الصادرة عن المالية على توزيع المنصرف الفعلي على مستوى المجموعات والفئات فقط.

10 - عدم تضمين ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية المجمع جداول توضح توزيع الإيرادات من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الراسمالية على بنود تلك الإيرادات المختلفة (ضرائب الدخل من الشركات الأجنبية ومن الشركات الكويتية وحصيلة الزكاة من الشركات الكويتية ومساهمة الشركات في خدمات الدولة وأرباح التوزيعات) وذلك نظراً لاختلاف طبيعة كل من الضرائب وأسس تقدير كل منها.

11 - عدم بيان كميات الإنتاج من الغاز حيث اكتفت وزارة المالية بإدراج صافي الإيرادات عن الغاز فقط بمبلغ

217.9 مليون دينار.

12 - اختلاف البيانات الواردة بالمذكرة التفسيرية للميزانية العامة للدولة فيما يخص بند العقود - نوع عقد خاص المدرج له اعتماد بمبلغ 24.4 مليون لعدد 51 عقداً خاصاً للكويطين مع ما يقابله بالمذكرة التفسيرية للجهات الحكومية المعنية (وزارة المالية، الإدارة العامة، مجلس الوزراء، ديوان المحاسبة، الطيران المدني، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع).

13 - إعادة النظر في التوجيه الصحيح لقيمة تكاليف عقد إدارة الأجهزة الملاحة للطيران المدني وكذلك تكاليف إدارة مستشفى جابر الاحمد والمدرج قيمتهما ضمن فئة أبحاث ودراسات واستشارات، حيث أنهما يختلفان في طبيعتهما عن طبيعة الأبحاث والاستشارات.

مخاطره لا تقل أهمية عن الديون

الأمن السيبراني يدخل في «حسبة» الاستحواذات والاندماجات

حسام علم الدين

أفاد تقرير لموقع «غلف برنس» بأن منطقة الخليج تشهد موجة غير مسبوقه من عمليات الاندماج والاستحواذ حيث سجلت نمواً في قيمتها العام الماضي بنسبة 68.7% لتصل إلى 26.76 مليار دولار. وأوضح التقرير: نظراً للمخاطر المالية التي تنطوي عليها صفقات الاستحواذ والاندماج غالباً، إلا أنه ليس مفاجئاً أن يسبقها تقييم دقيق وتحليل لكل قطاعات الشركة التي يتم الاستحواذ عليها أو اندماجها، وأضاف: أن أكبر خطأ يمكن أن يتم ارتكابه هو الاعتقاد بأن الأنظمة المعلوماتية للشركة في حال وضع الاستحواذ أمانة تماماً. ومن المهم للشركتين معاً عدم التغاضي عن قطاع الأمن السيبراني للكيان الجديد، والفشل في ذلك قد يجر عواقب وخيمة على الشركتين، كما حدث مثلاً مع أكبر شركة شحن عالمية (ميرسك)، عندما تم اختراقها وسرقة بياناتها حيث لم تكن أنظمة الشركة المعلوماتية آمنة كما يجب.

وتابع التقرير: تنتشر الرقمنة في جميع المجالات التجارية والصناعية نظراً لضرورة تكنولوجيا المعلومات في عمليات أي مؤسسة اليوم بغض النظر عن حجمها في السوق. لذلك على الشركات التي تنوي الاستحواذ على نظيرتها أو الاندماج معها أن تقيم نظام تكنولوجيا المعلومات قبل إجراء الصفقة وكيفية تأمين أصولها الرقمية.

وأشار إلى أن تميز الشركة في مجالها التجاري أو الصناعي لا يعني بالضرورة أن أنظمتها التكنولوجية والرقمية جيدة في مجال الأمن السيبراني، لافتاً إلى أنه في حال لم تكن دفاعات الشركة السيبرانية مناسبة أو تمتلك مخاطر كبيرة فقد يتطلب هذا الأمر إجراء استثمارات كبيرة في هذا المجال

7 شركات تنضم في سبتمبر المقبل «مشاعر» ضمن مؤشر «فوتسي»

سالم عبدالغفور

الشركات الكويتية الجديدة التي ستدخل في المؤشر، علماً أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية دخلت مؤخراً ضمن قائمة كبار ملاك الشركة بحصة تبلغ 5.1%. يشار إلى أن قائمة «فوتسي» المحدثة ضمت كل من بنك برقان وشركة المشاريع و«الوطنية العقارية» و«الكابلات» و«الخصوصية» و«المنقرهات».

نشرت شركة فوتسي راسل قائمة الشركات التي ستدخل مؤشرها اعتباراً من شهر سبتمبر المقبل وبينها 7 شركات كويتية. ووفقاً لشركة «فوتسي» فإن شركة مشاعر التابعة لشركة أعيان للإجارة والاستثمار ستكون ضمن قائمة

مع تزايد الإقبال على الملاذات الآمنة

19% مكاسب الذهب منذ بداية 2019

للسعود. هم لديهم أداتان رئيسيتان، هما التيسير الكمي أو خفض أسعار الفائدة، وكلاهما سيتسبب في صعود الذهب، وقال باول إن الاقتصاد الأمريكي في «موضع موات» لكنه قدم قرائن قليلة بشأن تخفيضات أسعار الفائدة في اجتماعه القادم، بيد أنه عدد سلسلة مخاطر اقتصادية وجيوسياسية يراقبها مجلس الاحتياطي، مشيراً إلى أنها مرتبطة بالصراع التجاري.

وقال إدوارد موبيا كبير محللي السوق في أوانادا: «ينبغي ألا نفاجأ إذا رأينا مجلس الاحتياطي الاتحادي يجري تخفيضات للأمانة بمقدار نقطة مئوية كاملة على مدار الاثني عشر شهراً القادمة مع برنامج جديد للتيسير النقدي». وأثارت كلمة باول رداً غاضباً من ترامب على تويتر، متسائلاً عما إذا كان رئيس مجلس الاحتياطي هو «عدو» أكبر من الرئيس الصيني شي جين بينغ، صوب ترامب أيضاً جام غضبه على الصين بلان أمر الشركات الأمريكية بأن تدرس إغلاق عملياتها في ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهو ما دفع الأسهم إلى هبوط حاد وأثار المزيد من التدفقات إلى سبتمبرفون بالطريقة الملائمة لدعم النمو، ما من شأنه أن يدفع أسعار الذهب

قفزت أسعار الذهب اثنين في المئة بنهاية تداولات الأسبوع، مع تفسير المستثمرين كلمة جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي في ندوة جاكسون هول على أنها تميل نحو موقف تيسيري للسياسة النقدية، في حين فاقت أحدث تعليقات للرئيس دونالد ترامب التورات التجارية مع الصين. وصعد الذهب في المعاملات الفورية 1.9 بالمئة إلى 1527.31 دولاراً للأوقية في أواخر جلسة التداول بعدما وصل في وقت سابق إلى 1529.67 دولاراً، وهو أعلى مستوى له منذ الثالث عشر أغسطس عندما سجل أعلى مستوى في ست سنوات عند 1534.31 دولاراً. وارتفعت العقود الأميركية للذهب 1.9 بالمئة لتبلغ عند التسوية 1537.60 دولاراً للأوقية. وصعد الذهب حوالي 8 في المئة حتى الآن هذا الشهر، وحوالي 19 في المئة منذ بداية العام، وسجل رابع أسبوع على التوالي من المكاسب، وقال بوب هابركورن كبير محللي الأسواق في أرجيهوا فيوتشرز: «حقيقة أنه (باول) قال إنهم (مجلس الاحتياطي الاتحادي) سيتصرفون بالطريقة الملائمة لدعم النمو، ما من شأنه أن يدفع أسعار الذهب



هذه التحديات من خلال تكليف شركات متخصصة في مجال الأمن السيبراني أو الاستفادة من خبرة مستشارين في هذا المجال.

واختتم التقرير: يعد وجود فريق موسع ومدرّب في مجال أمن المعلومات أحد الآثار الجانبية الإيجابية لعملية اندماج أو استحواذ ناجحة، خصوصاً أن البيئات تعتبر بمنزلة «النفط الجديد اليوم»، لذلك على كل شركة تحمّل مسؤولية حماية أنظمتها الرقمية، خصوصاً أن الغشل في القيام بذلك سيؤدي إلى خسائر مالية ضخمة فضلاً عن خسارة في سمعتها في مجالها. ويشكل تأمين الشركة لنفسها في المجال السيبراني تحدياً هائلاً بدأت الشركات اليوم بتداركه أكثر فاكتر مع تزايد التهديدات التي يواجهها أمن المعلومات.

يجب أن تنعكس في قيمة الصفقة الاجمالية للاستحواذ أو الاندماج.

وقال: أن تهديدات وتحديات الأمن السيبراني قد يتم توريثها إلى الشركة الأخرى مثلها مثل الديون والمخاطر وغيرها من العناصر في صفقات الاندماج والاستحواذ، لذلك يجب أن يصبح فحص إجراءات أمن المعلومات للشركة وتقييمها جزءاً أساسياً من الصفقة.

وأوضح أن أحد عناصر التكامل بين الشركات التي تنوي إجراء هذا النوع من الصفقات هو فتح أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها لتصبح مترابطة فيما بينها، كما يمكن هذا الأمر خبراء الأمن المعلوماتي للشركتين من فهم هيكل وأنظمة وتقنيات كل شركة لتحديد التهديدات الإلكترونية بشكل واضح، مشيراً إلى أنه يمكن أيضاً مواجهة

فحص إجراءات أمن المعلومات وتقييمها أصبح جزءاً أساسياً من الصفقة

26.7 مليار دولار قيمة صفقات الاستحواذ والاندماج في الخليج خلال 2018